الترابط الجدلي بين تحرير الذات من قهر الذات وتحرير الذات من قهر الآخر

هل سيصبح «العراق» في ذمة التاريخ؟

علاء الدين الأعرجي*

رسالتان تثيران مزيدا من القلق

تلقيت خلال الأيام الأخيرة رسالتين تثيران مزيدا من القلق. فقد عزاني أحد أقربائي بمقتل زوج ابنة أختي. وكانت الأسرة قد هُدت قبل ذلك عدة مرات للنزوح الى حي آخر.

وقال ان العراقيين منهمكون بقتل بعضهم بعضا، الى حد الابادة الجماعية، وان هناك تهجير جماعي بين المناطق. فالسنة يلزمون الشيعة على الرحيل الى منطقة شيعية والا يتعرضون للويل والثبور، والقتل كما حدث للمرحوم «أياد» زوج ابنة أختي، والعكس صحيح من الجانب الآخر.

كما تلقيت رسالة أخرى من أحد الأصدقاء ينبهني الى خبر مأخوذ من بعض المواقع الأمريكية الرسمية، يكشف عن خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط، يتقسم بموجبها العراق الى ثلاثة بلدان: كردستان وسنيستان وشيعستان، فضلا عن تقسيم أو تغيير حدود بقية البلدان العربية والآسيوية في المنطقة. ونلاحظ ان أسماء البلدين الأخيرين في العراق ترتبط بالطابع غير العربي والطائفي فقط، مما يلغي الهوية العربية للعراق تماما.

هاتان الرسالتان أعادتا الى ذهني ذكريات وأحداثا، بعيدة بمقياس الزمن، قريبة جدا وحبيبة بمقياس العقل والقلب، وجديرة بالعناية والفهم وأخذ العبر، في هذه الظروف القاسية بالذات، منها:

مسألة السنة والشيعة لم تكن مطروحة قبل دخول الأمريكان

في عام 1948 عندما كنت طالبا في المدرسة الثانوية المركزية في بغداد، اشتركت بنشاط في تنظيم اضرابات وخاطرت بقيادة تظاهرات صاخبة تدعو الى شجب واسقاط معاهدة بورتسموث»، بين بريطانيا والعراق، التي كانت ستحل محل معاهدة 1930,

فعلى مدى عشرة أيام حامية ودامية، (من 17 كانون الثاني/ يناير حتى 27 منه 1948)، تعرضنا لضرب الشرطة المبرح ولرصاص النظام «البائد»، خلال ثورة شعبية عارمة، استشهد خلالها العشرات من زملائي الطلاب العزل ومن عامة الشعب، حتى أسقطنا تلك المعاهدة.

وأذكر من هؤلاء الشهداء شمران العلوان وقيس الألوسي وجعفر مهدي الجواهري. ولهذه الأحداث وعواقبها، أهمية كبرى في الوقت الحاضر بالذات، لانها تدل، بين أمور أخرى، على ان مسألة السنة والشيعة لم تكن مطروحة في العراق أصلا، ولا من الأمور المُفكر بها. في حين يقتتل السنة والشيعة اليوم، ويضحك العدو، ولسان حاله يقول «يا أمة ضحكت من جهلها الأممُ». كما يقول الشاعر العربي:

لا يدرك الأعداء من جاهل ... ما يدرك الجاهل من نفسه

والمفارقة، الجديرة بالاعتبار في أحداث وثبة الـ48 هي ان رئيس الوزراء العراقي، الذي حدثت بسببه هذه الثورة الشعبية العارمة، بعد ان وقع مسودة معاهدة «بورتسموث» مع بريطانيا، التي اعتبرها الشعب العراقي مجحفة ومذلة، كان «صالح جبر» وهو شيعي، أسقطته وحكومته تلك الانتفاضة العظيمة، التي قادها الطلاب الشيعة والسنة على السواء.

والمفارقة الأدهى والأعمق، التي لم تكن تعتبر كذلك في وقتها، بل كانت تعد أمرا طبيعيا جدا، ولكنها اليوم جديرة بالتذكير والتأمل والتعلم والتفهم وأخذ العبر، اذا اعتبرنا: هي ان الشاعر العراقي المعروف محمد مهدي الجواهري، وهو من أسرة شيعية نجفية عريقة، دبّج قصيدة عصماء، تتكون من مائة بيت تقريبا، ليست في رثاء أخيه الشاب جعفر الذي استشهد برصاص النظام البائد، بقدر ما هي في تكريم «الشهيد»، بوجه عام، كرمز للكفاح الوطني والقومي، فضلا عن انها كانت زاخرة بالتحريض الشديد على الثورة ضد الحكام العرب الطغاة على شعوبهم، والعبيد للآخر، وهجاء شديد لرئيس الوزراء الذي عقد تلك المعاهدة، وهو شيعي أيضا، كما قلنا. والأهم اكثر، ان هذا الشاعر (الشيعي) اختار، ان يلقي هذه القصيدة، في احتفال جماهيري هائل، جرى له بهذه المناسبة، في أكبر جامع سُني (جامع الحيدر خانة)، يقع على «شارع الرشيد» وسط العاصمة، حيث ضاقت ساحات المسجد الكبرى بتلك الجموع الغفيرة، فتوزعوا على الساحات المجاورة، ومنها ساحة الأمين سابقا (ساحة الرصافي فيما بعد)، والشوارع المحاذية التي وضعت فيها مكبرات الصوت. ولم يشعر الشيعة بأي غضاضة، لانه لم يُفصل ان يلقي قصيدته في مسجد مرقد الامام موسى الكاظم، في حي «الكاظمية»، مثلا. كما لم يشعر السُنّة، في وقتها، بأي فخر أو تميز. فقد كانت هذه من الأمور غير المفكر بها أصلا. فهلا نعتبر؟!

نعود الى قصيدة الجواهري البليغة، التي علق عليها في احدى مقابلاته مع الصديق الناقد محمد الجزائري: فقال انها «أفظع كل قصائدي وأشدهن لصوقا بذاكرتي.. لا تبارحني لدراميتها العنيفة، وما دفعت من ثمن غال في سبيلها، وهي أكثر القصائد والأحداث شخوصا في ذاكرتي» (من كتاب «ويكون التجاوز»). وأذكرها بقدر من التفصيل، لانها، في مبناها ومغزاها، لم تكن تخاطبنا نحن الطلبة الثائرين العراقيين الذين تعرضوا لرصاص الحكومة فقط، بل تخاطب جميع الشعوب العربية الأخرى، وتحرضها على الثورة ضد حكامها الخونة أو العملاء، كما تخاطب جميع الشعوب المستعبدة الأخرى التي تناضل في سبيل تحرير وطنها وعزته.

يقول الجواهري في مطلع القصيدة وفي بعض مقاطعها البارزة:

أتَعْلَمُ أمْ أنتَ لا تَعْلَمُ؟ ... بان جراح الضحايا فَمُ؟

فَمٌ ليس كالمدعي قولَةً ... وليس كآخَرَ يسترحمُ

يصيحُ على المُدْقعينَ الجياع ... أريقوا دماءَكُمُ تُطعَموا

ويهْتِفُ بالنَفَرِ المُهطعين ... أهينوا لئَامكمُ تُكْرَموا

(المهطعون : الذليلون)

* * *

أتعلمُ أن جراحَ الشهيد ... تظَلُّ عن الثأرِ تَسْتَفهمُ

أتعلم ان جراحَ الشهيد ... من الجوع تَهضِمُ ما تَلهمُ

تَمُصُ دماً ثمَ تبغي دماً ... وتبقى تُلِحُّ وتَسْتَطعِمُ

* * *

يقولون من هُمْ أولاء الرُعاعُ ... فَأفهِمْهُمُ بِدَمٍ من هُمُ

وأفهِمْهُمُ بدم انَهُمْ ... عَبيدُكَ ان تَدْعُهُمْ يَخدموا

وانَكَ أشرف من خيرهم ... وكعبُكَ من خده أكرمُ

وهذا المقطع الأخير، الذي يخاطبنا نحنَ الطلبة وعامة أبناء الشعب الثائر، (الذين وصفهم بيان الحكومة بـ«الرعاع»)، وخاصة الشهداء من أقراننا، وهو موجه ضد رئيس الوزراء، السابق ذكره، مع بطانته، لا سيما الشطر الأخير، الذي لا يخفى معناه الهجائي العنيف على القارئ اللبيب.

وهكذا كنا نكافح بدمائنا، ليس فقط ضد الاستعمار البريطاني، بل ضد أذنابه من السلطة العراقية الحاكمة وخاصة نوري السعيد وصالح جبر وبعض أفراد الأسرة المالكة، ولا سيما الوصي على العرش عبد الاله، الذين كنا نعتبرهم دُمى تتحرك بخيوط السفارة البريطانية، ونحن واثقون اننا نناضل في سبيل تحرير بلدنا من هذه الطغمة الفاسدة والتابعة، وتحرير انفسنا من طغيانها وعسفها.

ولكن المفارقة الأصعب والأغرب، اننا لاحظنا بعد مرور نصف قرن ان الذين جاءوا بعدهم من الزعماء «الوطنيين المحررين»، تحولوا الى حكام مستبدين أشد قهرا وارهابا، مما كان عليه أذناب الاستعمار، ليس في العراق وحسب بل في جميع البلدان العربية التي اندلعت فيها الثورات «المباركة». ومع ذلك تقبلنا الحكم الاستبدادي على مضض خضوعا لمبدأ «القبول بالقهر الذاتي للوصول الى قهر الآخر». ولكن هزيمة الـ67 كشفت هشاشة النظم العربية الثورية وتخلفها، ليس على الصعيد العسكري وحسب بل على مختلف الصعد الحضارية البنيوية الأخرى. وانتهت حرب 73 الظافرة بتحييد وتدجين أهم دول المواجهة (مصر والأردن). (انظر «النهضة والسقوط في الفكر المصري» غالي شكري).

نعم، كان الحكم الملكي البائد قبل الثورة المباركة فاسدا فعلا ولكن الذي جاء بعدها أدهى وأمر، الى حد أصبح معظم العراقيين يعتبر ذلك العهد البائد، بما فيه من عيوب، جنة الله في أرضه، بالمقارنة مع ما مر على هذا الشعب من مآس ونكبات وما يمر به اليوم من ويلات، قد تكون أدهى في المستقبل.

والسؤال الكبير والصعب: لماذا حدث، وما يزال يحدث، ذلك؟ أي لماذا فشلت جميع تلك الانتفاضات والثورات أو الانقلابات الوطنية المخلصة، فوصلنا الى الحد الذي أصبحنا فيه نترحم على عهودنا البائدة؟ ربما نجيب عن ذلك على النحو التالي:

التفاعل الجدلي بين تحرير الذات من قهر الذات، وتحرير الذات من قهر الآخر، هناك مسألة أساسية تتعلق بالترابط الجدلي الوثيق بين «تحرير الذات من ذاتها»، و«تحرير الذات من عسف الآخر». ولم أكد أعثر، حتى الآن، على مَنْ طرحها وعالجها جذريا وعلميا، على نحو كاف. فعندما كنا وما نزال، نحن العرب نناضل في سبيل تحرير أرضنا، وتحقيق استقلالنا، لم نفكر، في ذات الوقت، بتحرير ذواتنا من قهرها الذاتي بتأثير «العقل المجتمعي» (شرحت أبعاده في كتابي «أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي»)، الذي سيطر على أفكارنا وسلوكياتنا خلال فترة الـ14 قرنا الماضية بوجه خاص. فنحن ما نزال عبيدا لهذا «العقل»، الذي تشكلت أهم خصائصه منذ ذلك الحين، على الأقل. ومع ان هناك مظاهر وتجليات كثيرة لهذا «العقل المجتمعي» ما تزال باقية تنخر في جسد المجتمع العربي الاسلامي المعاصر، مما أدى الى تخلفه عن اللحاق بركب الحضارة العالمية المتفجرة، وبالتالي خضوعه وخنوعه لسيادة الآخر، وتجبره؛ غير اننا سنقتصر فقط على ذكر مظهرين يتعلقان بصلب موضوعنا:

أولا: الحكم الاستبدادي، الذي تعرض له المجتمع الاسلامي العربي على مر العصور، وخاصة منذ نهاية الخلافة الراشدة، لم تتمكن الشعوب العربية التخلص منه حتى اليوم، على الرغم من جميع الانتفاضات والثورات، التي ما تكاد تنهي مرحلة من مراحله حتى يسقط الشعب في مرحلة أخرى، قد تختلف في زعمائها أو شكلها ووعودها، ولكنها تعود تلك الزعامات فتمارس الاستبداد بدرجات وأشكال وذرائع مختلفة. كما حدث تماما بعد الثورات «المباركة»، في مصر والعراق والجزائر وسورية وليبيا واليمن والسودان وغيرها. يقول هشام شرابي: «ان الذهنية الأبوية أول ما تتمثل في نزعتها السلطوية الشاملة التي ترفض النقد ولا تقبل بالحوار الا أسلوبا لفرض رأيها فرضا» (النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي) (ص 16). وهكذا شكلت الذهنية الأبوية جزءا، مهما من «العقل المجتمعي» العربي، حسب مفهومنا. فأصبح الحكم الاستبدادي متأصلا في المجتمع العربي، يسعى اليه القائد بمختلف الحجج، وتقبله الرعية طائعة أو مرغمة، باعتباره قدرا محتوما، أو اذعانا للقول «المأثور» تاريخيا لدى المسلمين : «من اشتدت شوكته وجبت طاعته».

ثانيا: التعصب المذهبي: ابتداء من لحظة وفاة الرسول محمد (ص)، ظهر النزاع على الخلافة. ثم تكثف وتعقد واستشرى نتيجة استعار الصراع الدموي بين الأمويين والهاشميين. ومنذ ذلك الحين ظل هذا الصراع، الذي يطلق عليه «الفتنة الكبرى» (بتعبير طه حسين في كتابه بنفس العنوان)، قائما، يختفي آنا ويظهر آنا آخر. فسبب الكثير من المآسي وسفك الدماء، كما هو معروف. ويطلق على الهاشميين، وأتباعهم من الذين يعتقدون بحقهم بالمطالبة بالخلافة، بعد وفاة االرسول، « الشيعة»، والفئة المعارضة لهم «السُنّة». المهم في الأمر اننا لم نتمكن حتى الآن من تحرير أو تنظيف عقولنا من مجريات تلك «الفتنة الكبرى»، وذلك لاننا كنا وما نزال، نواجهها بـ«عقل منفعل» بتأثير «العقل المجتمعي» السائد، الذي ظل مسيطرا على عقولنا كجماعات وافراد منذ اكثر من 14 قرنا، وذلك بدلا من ان نواجهها بـ«عقل حداثي فاعل» يدرك ويستوعب مستلزمات اللحظة الحاضرة وما تتطلبه من تكاتف جميع الجهود لمجابهة «الآخر»، الذي استغل تفرقنا وصراعنا هذا من أجل السيطرة على أرضنا ومواردنا ومقدراتنا.

تلاشي الصراع المذهبي في العراق منذ ثورة العشرين، وأمريكا تعيد احياءه

وكعرب عراقيين، كنا منذ العشرينيات من القرن الماضي نمر بمرحلة ضمور ذلك الصراع، بل ربما تلاشيه تدريجيا أحيانا. وتجلى ذلك خصوصا خلال ثورة العشرين، (التي أشعلتها القبائل الشيعية بوجه خاص، وانضمت اليها القبائل السنية بفعالية شديدة). كما تجلى هذا التضامن والتعاون، بشكل واضح أيضا خلال ثورة / حركة رشيد عالي الكيلاني (السني)، في عام 1941، التي أيدها الشعب بجماهيره الشيعية والسنية على السواء. ومن الأدلة على ذلك ان والدي السيد صادق الأعرجي، الأديب والشاعر المعروف، الذي ينتسب الى أسرة شيعية عريقة، ألقى قصيدة من اذاعة بغداد تمجد تلك الثورة وتدعو العراقيين جميعا الى دعمها بأموالهم ودمائهم.

وتكرر هذا التضامن في وثبة 1948 وثورة 14 تموز (يوليو) 1958، بل لم تعد مسألة السنة والشيعة مطروحة أصلا. ومع ان الحرب العراقية الايرانية أذكت بعض المشاعر المذهبية لدى بعض الجماعات ذات التفكير الضيق، ولكن اللافت للنظر ان الجيش العراقي حارب ببسالة واخلاص وتضحيات كبيرة، ضد ايران، مع ان أكثريته الساحقة تتألف من الشيعة، مما يدل على ان الشعور القومي العربي لدى العراقيين الشيعة يتجاوز كل نزاع مذهبي أو طائفي.

ولكن حين قامت قوات التحالف باجتياح العراق، يبدو ان المحتل عرف نقطة الضعف هذه، فقام باحياء تلك الجذوة الخامدة في «العقل المجتمعي»، التي قد تؤدي الى تقسيم العراق. وقد ظهرت معالم تلك الدلائل منذ اختيار أعضاء مجلس الحكم الانتقالي، الذي تكون بناء على التشكيلة العرقية والطائفية المتنوعة للعراق. وذلك على الوجه التالي: 13 شيعة، 5 سنة، 5 اكراد، واحد كلدو آشوري، تركماني. وقد أدى هذا التقسيم، الذي تكرس فيما بعد، الى احياء النعرات الطائفية التي كانت نائمة في العقل المجتمعي، مما أسفر أخيرا عن قيام الحرب الطائفية المستعرة حاليا. ويقال، ان جهات أجنبية، عكفت على تأجيج هذه النعرات، بالقيام بأعمال ارهابية على المراكز الحساسة لكلا الطائفتين، مما ألهب الموقف. فأرجو ان يتنبه العراقيون خاصة والعرب عامة الى ما يحاك لهم، وهم في نوم عميق أو في ضلال سحيق. وهذا يذكرني بأبيات من قصيدة قالها الشيخ ابراهيم اليازجي منذ عام 1868، أوجهها الى العراقيين خاصة والعرب عامة:

تنبهوا واستفيقوا أيها العربُ ... فقد طمى الخطب حتى غاصت الرُكبُ

الله أكبر، ما هذا المنام فقد ... شكاكمُ المهدُ واشتاقتكمُ التُربُ

فشمروا وانهضوا للأمر وابتدروا ... من دهركم فرصة ضنتْ بها الحقبُ

* كاتب من العراق يقيم في نيويورك

الانتقال الديمقراطي في موريتانيا... الى أين؟

المختار أمباب ولد زيدان*

■ منذ انقلاب الثالث من اب (أغسطس) عام 2005 ومجيء المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية الى سدة الحكم في موريتانيا عن طريق انقلاب أبيض على حكم ولد الطايع الذي عمر نيفا وعشرين عاما، استبشر العالم كما الموريتانيون خيرا بوصول زمرة من خيرة ضباطهم الى دواليب الحكم، وزاد اعتقاد الكثير من المراقبين أن موريتانيا أصبحت قاب قوسين أو أدنى من ارساء دعائم دولة الحق والقانون واقامة مؤسسات ديمقراطية يكون للشعب الكلمة الفيصل في اختيار من يلجونها بالانتخاب الحر والنزيه، ومما زاد الاعتقاد حقيقة أن دعوات المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية هي دعوات صحيحة لما استعملوه من تصريحات وما دشنوه من تشاور «الأيام الوطنية للتشاور» والعفو عن سجناء الرأي، وهو الشيء الذي ظل ناقصا في ظل الاحتفاظ بمجموعة من السجناء لأسباب خارجية لا علاقة لها بالعدل ولا الحق، كما أن الاحتفاظ بالعلاقات الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني التي يرفضها الشارع الموريتاني يعتبر وصمة عار في جبين الديمقراطية الموريتانية المزعومة.

كما أن مسلسل الاصلاح المشبوه هذا ظل متتاليا في تصاعد حيث تعديل الدستور، واصلاح الاعلام وسن ترسانة من القوانين لعل أهمها ما يتعلق بالقانون الانتخابي، بدءا بالتقييد باللوائح الانتخابية مرورا بالفرز واعلان النتائج وانتهاء بالطعون الانتخابية، هذا بالاضافة الى التغييرات التي طرأت على نظام الترشح وتخصيص نسبة 20% من المقاعد البرلمانية للمرأة، رغم ما عيب على ذلك «القرار الارتجالي» من كونه نوعا من التقليد الأعمى للديمقراطيات التقليدية التي تمتاز فيها المرأة بنوع من الوعي والثقافة لا زالت المرأة الموريتانية لم تصله بعد، وهذا لا يعني أننا ضد نظام «الكوتا النسوية» الا أن فرض هذه النسبة الكثيرة في بلد لا زال يعاني من ضعف تمدرس البنات لأسباب اجتماعية تقليدية هو نوع من استباق المستقبل، اذ من شأن هذا التخصيص انتاج حزمة نسائية في غاية الجهل والأمية لا يمكن أن تتولى تدبير الشؤون العامة ولا حتى المحلية.

ان عرضنا لهذه المبادرات الاصلاحية ليس الهدف منه ذكر كرنولوجية الاصلاح هذه بل هو ابراز أن هذه الاصلاحات لا تعدو أن تكون تسويقا مزيفا لاصلاح وهمي ما لم تشفع حقيقة بالصدق والجدية في آليات تدبير الشأن العام الذي يسير تدبيره نحو هاوية خطيرة قد تنعكس حتى على وحدة الاقليم والشعب وذلك لتباين الطبقي وحتى الجغرافي، حيث اللامساواة قائمة بين ذينك المكونين الأساسيين للدولة الحديثة.

مما لا شك فيه أن هؤلاء الاصلاحيين جاءوا زاهدين في الحكم «وهم أصحابه أصلا» وهي سابقة قل مثيلها في وطننا العربي، الا أن الخوف يظل مشروعا نظرا لكون تلك الشعارات مع مرور الزمن وتوالي الأيام أصبح ثمة من يرى فيها نوعا من الماركتينغ السياسي أو هي مجرد عملية أراد منها الانقلابيون أن يستمرئوا طعم المشروعية داخليا وخارجيا، ومما يعزز هذا الطرح مجموعة من الأشياء سنستجلي بعضها فقط، لنوضح مدى تطبيق المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية لوصفيه «العدالة والديمقراطية».

فعلى مستوى التعيينات وشغل المناصب نجد أن الدستور الموريتاني يكفل للموريتانيين على حد سواء حق ولوج الوظيفة العمومية دونما أي اعتبارات وهذا ما لم يراعه «العسكر» في كل تعييناتهم، وهذا ما يفند شعار العدالة.

أما على مستوى الطرف الثاني للمعادلة وهو «الديمقراطية» فلا يمكن بتاتا أن تكون الديمقراطية انتقائية، ومعنى هذا أن تدخل المجلس العسكري في ترشيحات الأحزاب وتفكيكها ودعم المستقلين يعد قتلا علنيا لديمقراطية جنينية قد لا تستكمل نموها في ظل هذا الحكم.

ان الخشية على انتقالنا الديمقراطي الجنيني هو أمر مباح، وذلك لأن الوضع القائم أصلا في ظل نظام ولد الطايع البائد لم يزدد الا سوءا على سوء، حيث زادت وحشية الليبرالية العمياء المتوحشة التي تطحن ماكينتها جيوب وحتى أرواح غالبية الشعب الموريتاني المسكين، وهو ما أدى الى ارتفاع نسبة الفقر والتباين الفئوي، كما أن انتشار البطالة وارتفاع الأسعار وغياب الدولة على كافة الأصعدة، هي الأمور نفسها التي خنقت حكم ولد الطايع وعمقت نشازا أقام بينه وغالبية الشعب الموريتاني المحروم.

ان الظروف التي أدت بـ«العسكر واعليين» على الانقلاب على «منظرهم»، و«أبوهم الروحي» هي ذات الأسباب القائمة حاليا، فعليهم أن يكرسوا أسسا سليمة للانتقال الديمقراطي الفعلي لا الوهمي، فالمصالحة مع الذات والوطن والشعب والمصارحة معه هي أولى الأولويات لتكريس انتقال ديمقراطي متين، كما أنه لا يعقل مطلقا قيام أي انتقال ديمقراطي حقيقي دون نهوض اقتصادي تراعى فيه ظروف المواطن المادية وظروف عيشه فلا معنى للديمقراطية في ظل بطون تحترق جوعا وأنفس تعتصر ألما.

كما أن من أهم أولويات الانتقال الديمقراطي العمل على تعريف المواطن بحقوقه كاملة وذلك عن طريق اشاعة فكر سياسي ديمقراطي حداثي تراعي فيه الديمقراطية بنية المجتمع ودرجة تطوره، فكم من ديمقراطية جلبت لأرض لا تصلح لزراعتها فماتت، فمواءمة الديمقراطية مع خصائص المجتمع وتطوره أمر بالغ الأهمية، كما أن تغييب المجتمع المدني عن الحياة السياسية في موريتانيا أمر قد يؤثر لا محالة في انتقالنا الديمقراطي، اذ لا زال هذا الفاعل السياسي والجمعوي لم تطله «أيادي الاصلاح» أو بالأحرى «أيادي الانقلاب» ولم تنفصل عنه خاصيته الأزلية خاصية الاسترزاق والتململ بدل التضحية والنهوض.

جميل أن تأخذ أقلية الحكم بعد عجز الأغلبية واستبداد السلطة واعوجاجها وانسداد الأفق السياسي، الا أن غياب روح جديدة للسلطة واستمرار نفس الأداء القديم بل وتراجعه في ظل غياب فعل جماعي ورأي متكامل وارتجالية لعمل السلطة ودكتاتورية في أداء حكومة انتقالية حافظت على بعض رموز الفساد فيها قديما، أمر يجعل الانتقال الديمقراطي في موريتانيا ـ ان وقع ـ انتقالا أعوج، لا يعتمد مقولة فولتير «قد أختلف معك، لكنني على استعداد لأن أسفك دمي مقابل حقك في الدفاع عن نفسك».

كما أنه لا يعتمد المقولة العكسية لها «قد تختلف معي لكنني على استعداد لأن أسفك دمك مقابل حقك في هذا الاختلاف»، لكنه اختلاف يعتمد «قد تختلف معي لكنني على استعداد لأن أقتلك جوعا مقابل حقك في الاختلاف».

يبقى القول جائزا بأن أي اصلاح سياسي هو مرادف لاصلاح شامل يراعي الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما يبقى القول جائزا كذلك في أن أي اصلاح لا بد أن يوضع على المحك للتأكد من صحته، فالشعارات البراقة والمصطلحات الصاخبة لا تعدو أن تكون ثرثرة حينما يثبت الواقع عكسها، فالمحك الأساسي للانتقال الديمقراطي في موريتانيا هو مدى تمكن هؤلاء «الانقلابيين» من الوفاء بعهودهم كاملة ليخلدهم التاريخ، أو نكثها وهنا لن يبقى الشعب الموريتاني مكتوف اليدين بل ان مشاكل جمة داخلية ستعيد حتما موريتانيا الى مسلسلها القديم وهو مسلسل الانقلابات لا مسلسل الديمقراطية المنشودة.

* كاتب وباحث موريتاني مقيم بالمغرب
moktarmbaba@hotmail.com

في مديح البرتو فرناندیز!

د. ثائر دوري *

ـ1ـ

كانت بضع كلمات نطق بها البرتو فرناندیز،الغني عن التعريف، على قناة «الجزيرة» كافية لتنطلق مشاعر الحب المكتوم التي يكنها بعض المثقفين العرب له، فالرجل قضى جزءاً كبيراً من حياته في دمشق وعمان كملحق ثقافي وأشرف، على ما يبدو، على نسج علاقات واسعة في الأوساط الثقافية ومع المثقفين عبر الزيارات الدورية التي كان ينظمها لهم الى الولايات المتحدة تحت مسميات وحجج مختلفة. وقد رأينا نموذجاً من المديح الذي انهال على الرجل في مقالين نشرتهما جريدة «القدس العربي» يوم 2006/10/31.

فقد كتب الكاتب العراقي علاء الدين الأعرجي يتغزل بذكاء الرجل ويشيد بتعاطفه مع الهموم العربية، ويجد العذر له لأنه لا يستطيع أن يبوح بحبه للعرب، فيقول: «ان هذا الرجل في غاية الذكاء، وهو بالاضافة الى ذلك، يتعاطف مع الهموم العربية ويقدرها حق قدرها، ولكنه لا يتمكن من البوح باكثر مما قال بحكم منصبه الحساس. هذا ما قلته لزملائي ونحن في طريق عودتنا الى نيويورك، معلقا على المقابلة والحوار معك بعد ان تفضلت باستقبالنا في مكتبك في وزارة الخارجية الامريكية، في واشنطن مع الزميل عهد البكري، مدير صحيفة «الشرق» في الولايات المتحدة».

لكن الصب تفضحه نظراته أو كلماته، وقد فضحت كلمات فرناندیز حبه لنا ولقضايانا، وكل ذلك حسب علاء الدين الأعرجي. لذلك لا يجد الأعرجي بداً من أن يهنئه من كل قلبه، ويعده بوصل قريب، ثم يخبره أن أرواح ستمائة وخمسين ألف عراقي قد ارتاحت لكلماته، لذلك فهي ترقد في قبورها راضية مرضية، فقد وصلها حقها، على ما يقولون بالعامية الدارجة. يقول الأعرجي: «لذلك أهنئك من اعماق قلبي بالنيابة عن الملايين الذين استمعوا اليك وصفقوا لك. اما الاعتذار فما هو الا شغاف شغاف وضعتُه على ذلك الجسد الرائع لتلك الغادة الحسناء المعروفة باسم الحقيقة، فزادها جمالا وسحرا وتألقا، فتضاعف شوق الملايين من ارواح القتلى الذين قضوا في هذه الحروب المدمرة، ومئات الملايين من البؤساء والمشردين والمظلومين والمحتقرين، التي رفعها علي الرؤوس، كآلهة تبجل بل تعبد».

ثم يسهب الأعرجي بفضائل هذا الاعتراف الفرناندیزي، فيفحصه من كافة جوانبه النفسية والسياسية والاقتصادية حتى كاد أن يؤلف كتاباً حول ما قاله فرناندیز، وربما يفعل ذلك في المستقبل!

أما المقال الثاني فهو لكاتب أردني اسمه مالك العثامنة وقد نشرته «القدس العربي» في نفس اليوم 2006/10/31 في بريد القراء حتى أنه يجوز تسمية عدد «القدس العربي» لذلك اليوم بـ«عدد فرناندیز»!

يقدم مقال العثامنة صورة «كلوز آب»، بالتعابير السينمائية، للسيد فرناندیز، لأن مالك العثامنة تربطه، على ما يقول، صداقة بالسيد فرناندیز، فالرجل، حسب العثامنة، ولد في هافانا عاصمة الدكتاتوريات في العالم، ولأن «المجرم» كاسترو أعدم جده المفوض في جهاز البوليس الخاص بالحاكم الحداثي، الديمقراطي، الوطني باتيستا، فلم تعد الجزيرة التي حولها كاسترو الى سجن تتسع لعشق فرناندیز للديمقراطية، فهاجر الى فضاء الحرية والتعدد وحامية حمى الديمقراطية، نعني الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا هو سر عشق فرناندیز للديمقراطية وكرهه لأي نظام دكتاتوري، ومالك العثامنة للأسباب السابقة الذكر يصدق كل ما يقول فرناندیز (يجب أن نلاحظ هنا أن نظام باتيستا الذي كان جد فرناندیز يعمل بخدمته نظام ديمقراطي جداً، كما أن جيشه ومفوضي بوليسه لم يرتكبوا أي مجازر بحق الطلاب والفلاحين). ويتابع العثامنة رسم صورة فرناندیز، الى حد يصح معه أن نسمي المقال «بورتريه شخصي» لفرناندیز، فيقول:

«وكدارس للغة العربية، تبحر فرناندیز في تاريخ العصور الوسطى للعالم الاسلامي، وهو من المثقفين بكثافة فيما يتعلق بتاريخ الحروب الصليبية، وعصور المماليك، وقارئ جيد للتاريخ العربي، اضافة الى شغفه الآخر بالسينما الكلاسيكية الراقية، مما يعكس شخصية ذواقة للفن الرفيع».

هذا ما يعمله فرناندیز في حياته الخاصة. أما ما يعمله في خدمة بلده فأمر آخر، ولحسن الحظ فان العثامنة كان صريحاً جداً، فيقول:

«لكن اكثر ما يميز البرتو فرناندیز كشخص، هو ايمانه المطلق بالتغيير الممكن، وتجاوزه لحدود ما يمكن اعتباره مستحيلا لفرض نظريته حول امكانية تغيير الافكار المتطرفة، ومواجهتها بذكاء انساني، لترتد الافكار المتطرفة علي ذاتها وبذاتها، فتتغير».

وبالطبع فان الأفكار المتطرفة التي يغيرها فرناندیز هي من نوع : التمسك بالحقوق الوطنية، رفض السياسة الأمريكية في فلسطين والعراق، دعم الفكر التحرري المقاوم، الدعوة الى مقاومة الهيمنة الأمريكية.....الخ، وكي لا يتركنا العثامنة نخمن يقدم مثالاً عملياً عن بعض ما أنجزه فرناندیز، فيقول:

«ذات مرة، ارسل البرتو شابا موهوبا، الي الولايات المتحدة في دورة دراسية، هذا الشاب، كان مرتبطا بحزب التحرير المتطرف، وبوساطة مني وعلى غداء في عمان، قابل البرتو الشاب، وصمم على ارساله الى امريكا (متشيغان)، واسر لي البرتو حينها ان الشاب موهوب ولامع وذكي، ومن الخسارة ان يبتلعه التطرف، ورؤيته تكمن في ان الشاب لا بد ان يري الشيطان الاكبر كما هو، وهو متأكد ان قناعاته ستتغير لوحدها. هذا الشاب، عاد الي الاردن، وهو الآن من اهم كتابها الاسلاميين التنويريين والليبراليين.

وبعد خدمته في الاردن، تم نقل البرتو الي افغانستان، وما فعله هناك، كملحق اعلامي وثقافي، انه كان يرسل المتطرفين القريبين من طالبان الى امريكا نفسها في زيارات دولية، ليعودوا بنمطية جديدة في التفكير، اكثر عقلانية واكثر اتزانا.

أي أن ما يعمله فرناندیز في أوقات دوامه الرسمي ليس مشاهدة السينما، بل غسل أدمغة الشباب والمثقفين عبر الزيارات التي ينظمها لهم، وعبر المنح التي يمنحها لهم. وقد صدق العثامنة في كل ما قاله، ولا أظن أن صديقاً من أصدقاء فرناندیز في سورية ولبنان والأردن وأفغانستان يجرؤ على كتابة ما كتبه. رغم أننا بحاجة لأمثال هذه الشهادات حتى نعرف عن الرجل أكثر، فنعرف أي دور أداه في التحولات الفكرية التي تشهدها أوساط المثقفين، وما هو حجم العلاقات التي نسجها في مجتمعنا، وكم من الأفكار «المتطرفة» تغيرت على يديه، ومن هؤلاء الذين تغيروا، وماذا يفعلون الآن. هل تحولوا الى ليبراليين تنويريين، كما تحول الشاب الذي تحدث عنه العثامنة؟

ـ2ـ

لي صديق يعمل في مجال التسويق وقد سيطرت مهنته على حياته فهو يعتقد أن كل ما يصرح به السياسيون الغربيون مستمد من مهنة التسويق، كما يعتقد أن كل ما نراه على شريط الأنباء من أخبار هو من صناعة خبراء التسويق، وضرب لي مثلاً. قال:

ـ عندما تريد أن تسوق منتجاً، أو عندما تكون مندوب دعاية لمادة ما لا يجوز أن تعترض على أي انتقاد يوجهه المستهلك لمنتجك، فان قال لك ان منتجك يعاني من مشاكل، لا يجوز أن تجيبه: لا ان منتجي جيد وخال من العيوب، وكلامك غير صحيح. فبهذه الطريقة ستنفر الزبون وتخسره، انما تجيبه بالقول : أنت محق. نقطة. لكن ....

وبعدها تعود للحديث عن فضائل منتجك متجاهلاً كل ملاحظات المستهلك، وبهذه الطريقة تكون قد مسحت كل ما قاله المستهلك وتركته سعيداً في الوقت عينه. وما تقوم به الادارة الأمريكية ممثلة بالسيد فرناندیز هو تطوير لهذا النهج التسويقي، فمندوبو تسويق سياسة الادارة أمثال السيد فرناندیز لا ينتظرون أن يقول لهم المستهلك العربي ان سياستهم غبية، وسيئة، وتتسم بالعنجهية. بل يسبقونه لقول ذلك فيسحبون الأوراق من يده بأن يقولوا هم كل ما كان ينوي قوله. يقولون:

ـ أعترف أن سياستي كانت غبية وسيئة وتتسم بالعنجهية..... الخ.

ـ ولا مانع أن يقول أحدهم بسياسة بلده، أمريكا، ما لم يقله مالك في الخمر، ثم نقطة، وبعدها لكن..... وبعد لكن هذه تتابع كلامك، فتقول: ان أمريكا بلد ديمقراطي يستطيع أن يصحح مساره وما عليك أيها العربي الا انتظار الانتخابات النصفية، فان لم تفلح بتغيير المسار فانتظر انتخابات الرئاسة الأمريكية. فلا بد أن يأتيكم الحل وعلى طبق من ذهب، وبعدها ستنتشر بذور الديمقراطية والرخاء في العراق....الخ.

عندها يبتسم المواطن العربي المسكين بارتياح لأن فرناندیز نطق بلسانه، ووعده بالحل الآتي على جناح الكونغرس الديمقراطي أو عبر رئيس جديد، وبعدها سينفجر الحب المكتوم في أوساط المثقفين على طريقة العثامنة والأعرجي.

أما السؤال البديهي عن شرعية العدوان والغزو فسيضيع في النقاش حول أخطاء أمريكا التي يستفيض الأعرجي بشرحها. وها أنا أسأل:

ـ على فرض أن أ